

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

الاستثمار في الإنتاج الزراعي والقدرة التسويقية

يلعب القطاع الزراعي دورا استراتيجيا في تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل في معظم الاقتصادات النامية-إلا أنه لا يزال أحد أقل القطاعات تقدما في فلسطين مع استمرار تراجع قدرته الإنتاجية. وعلى الرغم من استقرار مساهمته نسبيا في العمالة خلال السنوات الأخيرة بنسبة تراوح 6.7%، بيد أن قيمته المضافة انخفضت بنسبة 2.3% عام 2021 عقب التراجع الكبير الذي سجلته (9.1%) عام 2020 في خضم الجائحة. تتجاوز الواردات الزراعية الفلسطينية الصادرات الزراعية بأشواط، إذ تقدّر قيمة الواردات بنحو 956.3 مليون دولار مقابل 165.6 مليون دولار للصادرات؛ ما يترك القطاع عرضة لصدمة تجارية¹.

يوازي متوسط غلة المحاصيل الزراعية لكل دونم في فلسطين نصف نظيره في الأردن وما نسبته 43% من نظيره في إسرائيل رغم تشابه البيئة الطبيعية والمناخ² في المحصلة. تتعدّد الأسباب الكامنة خلف انخفاض مستويات الإنتاجية، لكن تبقى القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع الزراعي الفلسطيني أبرز هذه العوائق. على سبيل المثال، يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني بنسبة تتراوح بين 20 إلى 33% جراء القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد الأسمدة من خلال إدراجها ضمن قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج. هذا بالإضافة إلى القيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل على الزراعة الفلسطينية، كتلك التي تعيق الوصول إلى الأراضي الزراعية، والموارد المائية، واستيراد الأشتال والمنتجات الحيوانية، عدا عن عمليات التفتيش الصارمة³. تشمل قائمة أسباب تراجع القطاع الزراعي عوامل أخرى مثل محدودية المخصصات التي تُفرد لها الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للقطاع الزراعي، عدا عن الافتقار لرؤية ديناميّة لتطوير هذا القطاع بما يتماشى مع أهداف الأمن الغذائي الاستراتيجية.

في ظلّ هذه الاختلالات التي تعترى القطاع الزراعي الفلسطيني، تعتمد فلسطين اعتمادا كبيرا على استيراد المواد الغذائية، حيث أن واردات السلع الغذائية تشكل ما لا يقل عن 32.4% من الإنفاق السنوي الإجمالي على الغذاء، ما يشكل خطرا كبيرا على الأمن الغذائي، لا سيّما في فترات ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميا⁴. وفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني 31.2% من سكّان الصّفّة الغربيّة وقطاع غرّة من انعدام الأمن الغذائي، علما أنّ الوضع أسوأ بكثير في قطاع غرّة، حيث تتجاوز نسبتهم 64.4%⁵.

علاوة على ذلك أثبت غزو أوكرانيا والموجات المتعاقبة للجائحة-وما تزامن مع ذلك من إغلاق للأسواق وتعطيل لسلاسل التوريد-الحاجة إلى استثمارات كبيرة في هذا القطاع الاستراتيجي، فضلا عن أهميته في تحقيق الاكتفاء الذاتي والصمود الاقتصادي، ما دفع العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية، بالذات السلطات العامة، إلى التسارعة للانخراط في هذا القطاع.

الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية

شهد الثالث من آب افتتاح الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية فرعها في فلسطين في مدينة أريحا الصناعية الزراعية⁶ إثر افتتاح فرع الشركة في العاصمة الأردنية (عمّان) في نيسان الماضي⁷.

تأسست الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية في كانون الأول 2021 بهدف تعزيز القطاعين الزراعيين في الأردن وفلسطين عبر توسيع الإنتاج الزراعي، وتحسين جودة المنتجات وقدرتها التنافسية، عدا عن زيادة العرض في الأسواق المحلية والعالمية. انطلاقا من هذه الغايات، أبرمت الشركة في 25 تموز 2022 اتفاقا لتصدير 500 طن من الفلفل المنتج في فلسطين بقيمة مليون دولار وذلك من خلال عدد من الشركات الدولية الوسيطة⁸. تُقدّم هذه الشراكة الفريدة بين القطاعين العام والخاص، وبين الأردن وفلسطين، طريقةً مجديّة للتخفيف من الاختناقات التسويقية بما ينسجم مع الممارسات الفضلى التي توصي بها مجالس التسويق الزراعي والتي كانت مفتاحا لنجاح تجارب العديد من البلدان النامية في هذا المضمار.

النشرة 191
آب 2022

التقارير الرئيسية

شهد السادس عشر من تموز إصدار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة النتائج الأولية للتعداد الزراعي لعام 2021. يقدم هذا التعداد، الذي يجري كلما مرّ عقد من الزمن، بيانات رسمية لا غنى عنها للتخطيط والاستثمار المستقبلي

في 28 تموز، وقّعت شركة بال باي للدفع المسبق، اتفاقا مع وزارة التنمية الاجتماعية لتقديم خدماتها للمستفيدين/ات من خدمات الوزارة، بما في ذلك 115,000 أسرة فقيرة ومهمشة تستفيد من برنامج التحويلات النقدية

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في 27 تموز لقاء طاولة مستديرة بعنوان «مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية»

بلغ مؤشر القدس 634.5 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم من شهر تموز 2022، ليسجّل بذلك انخفاضا قدره 4.8% عن الشهر السابق

1 www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2537.pdf

2 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2015d1_en.pdf

3 <https://bit.ly/3C3a9pp>

4 يقدر الإنفاق السنوي على الغذاء بنحو 4.6 مليار دولار.

5 <https://bit.ly/3djVKEq>

6 www.maannnews.net/news/2073427.html

7 للمزيد من التفاصيل بشأن الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية راجع النشرة الاقتصادية العدد 188.

8 www.jordantimes.com/news/local/jpaco-signs-agreement-export-500-tonnes-hungarian-pepper

مصنع الرّابية للأعلاف والحبوب

أكد الدكتور محمد مصطفى، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، في 29 حزيران أنّ العمل على إنشاء مصنع الرّابية للأعلاف والحبوب غرب الخليل يسير على قدمٍ وساق وفق الخطة الموضوعية لمباشرة الإنتاج الفعلي خلال عام 2023.⁹

بدأ إنشاء مشروع الرّابية في عام 2020، بتكلفة إجمالية 20 مليون دولار أمريكي وطاقية إنتاجية تبلغ 40 ألف طن سنويًا في المرحلة الأولى مع إمكانية مضاعفتها لتصل إلى 80 ألف طن سنويًا في المراحل اللاحقة. كما سيوفّر المصنع صوامع لتخزين الحبوب بطاقة تخزينية تصل لزهاء 20 ألف طن لتلبية طلب المزارعين والمزارعات والأعمال الرّاعية في فلسطين على الأمد البعيد. يُضاف إلى ذلك أنّ المشروع يقع في موقع استراتيجي في محافظة الخليل، والتي تضم 38.7% من إجمالي أبقار الضّفة الغربيّة و34.6% من دجاجها البيّاض و28.1% من خرافها.¹⁰

يحمل مشروع الرّابية أهمية كبيرة للقطاع الرّاعي، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وذلك بجسره فجوة خطيرة في الإنتاج المحلي وتخزين الأعلاف الحيوانية، إذ أنّ الإنتاج المحلي للأعلاف بعيد كل البعد عن تلبية الطلب على هذه السلعة؛ ففي الضّفة الغربيّة وحدها تبلغ الأعلاف الحيوانية المستوردة نحو 550,000 طن سنويًا، في المقابل لا يتجاوز الإنتاج المحلي 250,000 طن (أي قرابة 31.3% من الطلب). في عام 2019، استوردت فلسطين ما قيمته 289.1 مليون دولار من الأعلاف الحيوانية، بالإضافة إلى ما قيمته 86.1 مليون دولار من القمح، والشّعير، والذرة، وفول الصويا، أي المدخلات الرئيسية لإنتاج الأعلاف الحيوانية.¹¹ تجدر الإشارة أيضًا لافتقار فلسطين إلى القدرات الكافية لتخزين الحبوب، حيث يتم الاعتماد على مخزون القطاع الخاص ومرافق التخزين الإسرائيلية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الفورية لسكان الضّفة الغربيّة وقطاع غزة.¹² كما وارتفعت تكلفة الأعلاف الحيوانية في ظلّ الأزمة الأوكرانية-الروسية، حيث ارتفعت تكلفة نخالة القمح تحديدًا على 60% في الضّفة الغربيّة، ما زاد من وطأة العبء الرّاهن على مربّي/ات الثروة الحيوانية في فلسطين.

التعداد الرّاعي

شهد السّادس عشر من تموز إصدار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة النتائج الأولية للتعداد الرّاعي لعام 2021. يقدّم هذا التعداد، الذي يجري كلما مرّ عقد من الزمن، بيانات رسمية لا غنى عنها للتخطيط والاستثمار المستقبلي.

تُشير النتائج الأولية للتعداد إلى أنّ 18.5% من إجمالي مساحة الضّفة الغربيّة و24.6% من إجمالي مساحة قطاع غزّة مزروعة، علمًا أنّ مساحة الأراضي الرّاعية قد ارتفعت بنحو 20.3% بين عامي 2010 (912 ألف دونم) و2021 (1.1 مليون دونم). كما في عام 2021، زُرِع 61.7% من الأراضي الرّاعية بالبستنة الشجرية (الزيتون بشكل رئيسي)، تليها المحاصيل الحقلية (19.8%)، فالخضروات (18.5%).¹³ كما أشار التعداد لوجود 140,500 حيازة زراعية في عام 2021، منها 73.4% حيازات نباتية، و14.2% حيازات حيوانية، و12.5% حيازات مختلطة، علمًا أنّ عدد الحيازات الرّاعية قد ارتفع بنحو 26.3% بين عامي 2010 و2021، كما وبلغ متوسط مساحة الحيازات الرّاعية 8.6 دونم في عام 2021 مقارنة بـ 10.8 دونم في 2010. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ تفتت الملكية بسبب تقسيم الأراضي الرّاعية ضمن إطار الميراث هو تاريخيًا أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الحيازات الرّاعية.¹⁴

جدول رقم 1: مساحة الأراضي المزروعة بأنواع مختارة من المحاصيل، 2021

المحصول	المساحة (بالدونم)	النسبة المئوية من مجموع الأراضي الزراعية
زيتون	575,167	52.5%
عنب	29,117	2.7%
بلح	28,943	2.6%
حمضيات	13,953	1.3%
بطاطا	23,543	2.1%
خيار	21,517	2.0%
كوسا	20,564	1.9%
بندورة	15,456	1.4%
قمح	100,966	9.2%
شعير	49,463	4.5%

المصدر: التعداد الرّاعي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022.

تُظهر النتائج الأولية للتعداد الرّاعي أيضًا نمو أكبر لمنتج الدجاج البيّاض واللحم بين عامي 2010 و2021 مقارنةً بالأنواع الأخرى من الثروة الحيوانية، حيث بلغت نسبت نموها 236% و228% على التوالي؛ تُعزى هذه الزيادة لجملة من الأسباب الممكنة، منها استحداث مزارع الدواجن الكبيرة والقيود الإسرائيلية المفروضة على واردات الأبقار، والأغنام، والماعز.¹⁵

الجدول رقم 2: تعداد أنواع مختارة من الثروة الحيوانية في عامي 2010 و2021

الفئة	2010	2021	نسبة التغير المركبة سنويًا
أبقار	33925	67760	6.5%
خِراف	567236	771168	2.8%
ماعز	219364	239966	0.8%
دجاج بيّاض	1545016	3646485	8.1%
دجاج لحم	3111411	7101902	7.8%

المصدر: التعداد الرّاعي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022.

التّحول الرّقمي للخدمات المالية الحكومية

يُمكن لرقمنة الخدمات الحكومية أن تساهم في تعزيز الثقة في المدفوعات الرّقمية، وفي الخدمات العامة، من خلال زيادة الشفافية والكفاءة والمساهمة في الشّمول المالي الرّقمي. تقوم الحكومة الفلسطينية بدور ريادي على صعيد المبادرات السياساتية العامة الرّامية لتحقيق التّحول الرّقمي.

الدفع الإلكتروني مقابل الخدمات الحكومية

في 28 تموز، وقّعت شركة بال باي للدفع المسبق "PaPay"، وهي شركة خدمات دفع إلكترونية فلسطينية، اتفاقًا مع وزارة التنمية الاجتماعية لتقديم خدماتها للمستفيدين/ات من خدمات الوزارة، بما في ذلك 115,000 أسرة فقيرة ومهمشة تستفيد من برنامج التحويلات النقدية.¹⁶ سُسّهم هذه الخطوة في تيسير توزيع الدّعم المالي الذي تقدّمه وزارة التنمية الاجتماعية وشركاؤها المحليون والدوليون للأسر الأكثر انكشافًا، فضلًا عن تيسير الإجراءات التي يتعيّن على المستفيدين/ات القيام بها، لا سيّما في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات المالية الرّسمية.

في سياق مماثل أبرمت شركة بال باي في 13 تموز اتفاقًا مع بلدية البيرة لتمكين المواطنين/ات من تسديد رسوم خدمات البلدية عبر طرق الدفع الإلكترونيّة وعبر الهاتف المحمول، بما في ذلك المواطنين/ات غير المشمولين بالخدمات المصرفية.¹⁷ كما تحاول شركات خدمات الدفع الإلكتروني الفلسطينيّة الأخرى—مثل شركة مالتشات للدفع الإلكتروني (Maalchat) والشركة

<https://bit.ly/3QRbILj> 15

www.alquds.com/ar/posts/0ccaced6-3ad6-4950-9f8c-6a3fb2224e6b 16

<https://bnews.ps/ar/node/19372> 17

<https://bit.ly/3JU6vQs> 9

<https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2606.pdf> 10

<https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2537.pdf> 11

<https://bit.ly/3AjPJHg> 12

www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_AgriCensus2021A.pdf 13

<https://bit.ly/3QR0Gwe> 14

لسنة 2016، حيث مهد هذا القرار الطريق لزيادة عدد العمّال في القطاعات المستهدفة (خاصة قطاعات البناء، والزراعة، والصناعة) وذلك عبر تيسير عملية إصدار التصاريح وشروط التعاقد.²⁵ أدخلت الحكومة الإسرائيلية لاحقا حصصا لما جدّ من قطاعات مستهدفة، مثل التكنولوجيا الفائقة، والصحة، والسياحة. كما وسمحت الحكومة الإسرائيلية وبدءا من عام 2021 بدخول عدد محدود من العمّال والعاملات من قطاع غزة.²⁶

انطلاقا مما تقدّم وفي خطوة تجريبية ابتداءً من آب 2022، سيحصل 7,000 عامل/ة فلسطيني/ة في إسرائيل على رواتبهم من خلال التحويلات المصرفية ولاحقا لن يتم إصدار تصاريح لمن يتلقون رواتبهم نقدا.²⁷ في هذا الصدد، أشار فراس ملحّم، محافظ سلطة النقد الفلسطينية، إلى أنّ تنفيذ هذا القرار بصيغته الموسعة سيسهم في تقليص مشكلة متكرّرة تتمثّل في تراكم النّقد بالشيكال الإسرائيلي في السّوق المحلي، حيث يبلغ إجمالي التّدفقات النّقدية الواردة نحو 20 مليار شيكل سنويا، منها 12-15 مليار شيكل من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، علما أنّ إسرائيل عملت تاريخيا على فرض سقف على مبلغ الشيكال الذي يقبل مصرفها المركزي استبداله بالعملة الصعبة-السّقف السنوي الحالي يبلغ نحو 16 مليار شيكل.²⁸ يشكل فائض النّقد بالشيكال عبئا كبيرا على القطاع المصرفي الفلسطيني، والذي يواصل تكبد تكاليف تخزين وتأمين وحراسة مبالغ كبيرة من النّقد في خزائنه.²⁹

اضطرابات سوق العمل

على الرغم من الآثار الإيجابية للعمالة في إسرائيل على صعيد درّ الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها في الوقت الرّاهن، الا انها أسفرت، ومنذ فترة طويلة، عن تشويه مستويات الأجور في سوق العمل الفلسطينية حيث أن العمالة غير الماهرة في إسرائيل تحصل على أجور أعلى من العمالة الماهرة في السّوق المحلية.³⁰ كما وأنّ القطاعات الإنتاجية المحليّة-مثل البناء، والزراعة، والصناعة-غير قادرة على اجتذاب عدد كافٍ من الكوادر لتتمكّن من التّمو والمنافاضة في ظلّ افتقارها للقدرة على دفع أجور أعلى. حَسَب المعطيات المتاحة للربع الأول من 2022، بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملات/العمّال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية 271.5 شيكل مقارنة ب 118 شيكل في الصّفة الغربية و 55.9 شيكل في قطاع غزة.

علاوة على ما سبق، فإنّ العمالة في إسرائيل تُسفر أيضا عن نقص في العمال في بعض القطاعات المحليّة، بالذات تلك التي تتطلب عمّال غير مهرة. هذا ما أكدته نتائج المقابلات والمجموعات المركّزة التي أجراها معهد ماس خلال العامين الماضيين مع أصحاب عمل، وممثّلين/ات عن القطاع الخاص، ووزارة العمل الفلسطينية، والتّقابات العمالية.³¹

حركة التّداول في تمّوز

بلغ مؤشر القدس 634.5 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم من شهر تمّوز 2022، ليسجّل بذلك انخفاضا قدره 4.8% عن الشّهر السابق.³² كما وشهد الشهر تداول ما مجموعه 15.6 مليون سهم بقيمة إجماليّة قدرها 34.3 مليون دولار؛ ما يُشكّل انخفاضا بنحو 51.0% في العدد من جهة، وانخفاضا بنحو 43.2% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر حزيران 2022 من جهة أخرى.

أدرجت بورصة فلسطين بنك الصفا (SAFABANK) ضمن قوائمها في 18 تموز³³ ليكون بذلك ثالث بنك إسلامي يُدرج في البورصة الفلسطينية، وثاني إدراج لهذا العام بعد إدراج شركة أركان العقارية الشّهر الماضي. يُذكر أنّ بنك الصفا قد تأسّس عام 2016 برأس مال إجمالي قدره 75 مليون دولارا، ويقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلاميّة. يعمل بنك الصفا في الضفة الغربية فقط من خلال ثمانية فروع، وتوسّع من أجهزة الصّراف الآلي، ومكتب خدمات.³⁴

الوطنية للدفع الإلكتروني (JawalPay) – توسيع نطاق وصولها وتقديم خدمات مبتكرة لمستخدميها ومستخدماتها. يُذكر في هذا السّياق توقيع شركة مالتشات اتفاقاتٍ مماثلة مع بلديات رام الله، والبييرة، ونابلس.¹⁸

منصّة حكومي

شهد الرابع عشر من تموز إعلان وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن الحكومة تعمل من خلال اللّجنة الوزارية الخاصة بدراسة عطاء الدفع الإلكتروني على إطلاق نظام البوابة الموحّدة للخدمات الحكومية الإلكترونيّة تحت اسم «حكومي»¹⁹ ستمكّن المنصة المواطنين/ات من الاستعلام عن المعاملات والوثائق الحكومية وطلب استصدارها ودفع رسومها من خلال البطاقات الدائنة والمدينة ومن خلال شركات الدّفع الإلكتروني العاملة في فلسطين.

وبمجرد إطلاقها ستتيح البوابة خدماتها للمواطنين/ات المقيمين/ات في الصّفة الغربية وقطاع غزة ثم تتوسّع لاحقا لتشمل المقيمين/ات في الخارج، حيث ستقدم في المرحلة الأولى 17 خدمة من أصل 1,400 خدمة تقدمها المؤسسات الحكومية، تسع منها مدفوعة، مثل تجديد رخصة السّياقة، والتأمين الصّحي، واستصدار شهادة عدم محكومية، وشهادات الميلاد للمواليد الجدد.

العاملات والعمّال الفلسطينيون في إسرائيل

عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في 27 تموز لقاء طاولة مستديرة بعنوان «مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية»²⁰ بمشاركة أكثر من خمسين خبيرا وخبيرة وممثّلا وممثّلة عن مؤسسات محلّية ودوليّة. تطرّق النقاش للجوانب السياسيّة والاقتصاديّة الكامنة خلف الزيادة الكبيرة في عدد العمّال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيليّة، وما يخبئه ذلك لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني.

تسارع وتيرة العمل في إسرائيل

شهد العقد الماضي تزايدا كبيرا في أعداد العمّال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيليّة، فيحلول الرّبع الثّاني من 2022، وثب تعداد العمّال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيليّة ب 78,225 في عام 2010 إلى 210,500 بتسارع كبير لا سيّما في السّنين الخمس الماضية،²¹ ما أدى إلى زيادة مساهمة هذه الفئة من 10.5% إلى 14.1% في التّشغيل والعمالة، ومن 7.2% إلى 14.9% في الدّخل القومي الإجمالي، خلال الفترة نفسها.²² علما أنّ هذه المعطيات ستختلف كثيرا إذا ما استثنينا قطاع غزة نظرا لمنع إسرائيل دخول العمّال من غزة طيلة الخمس عشرة سنة الماضية، عدا عن أنّ زهاء ربع القوى العاملة في الصّفة الغربية باتت تعتمد اليوم على وظائف (غير مستقرّة) في إسرائيل.

من جهة أخرى، شكّلت فرص العمل في إسرائيل محرّكا رئيسا للاستهلاك الخاص طيلة العامين الماضيين؛ ما ساعد الاقتصاد على التعافي من آثار جائحة كورونا في فترة اتسمت بمحدوديّة العوامل المحفزة للنمو. ساهم الاستهلاك الخاص في الربع الأول من عام 2022 بنحو 7.7% في التّمو وذلك في ظل انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنحو 3.1% جزاء انخفاض الاستثمار بنحو 5% وانخفاض الإنفاق الحكومي بنحو 19.7%.²³ تجدر الإشارة إلى أنّ ما لا يقل عن 23% من الإنفاق الاستهلاكي الخاص الفلسطيني يتم انفاقه على سلع مستوردة من إسرائيل.²⁴

السياسات الإسرائيليّة الرّامية لتوسيع وتسهيل العمالة الفلسطينية في إسرائيل

تعكس الزيادة في عدد العمّال الفلسطينيين في إسرائيل تحولا في السياسات الإسرائيليّة، خاصّة بعد أن أصدرت الحكومة الإسرائيليّة القرار رقم 2174

www.gov.il/he/departments/policies/2016_dec2174 25

https://bit.ly/3SjPwCcx 26

www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-710636 27

www.gov.il/ar/service/apply_for_monetary_payment_using_file 27
فرضت إسرائيل حظرا على المعاملات النقدية الشخصية التي تزيد قيمتها على 4,400 دولار بين مواطنيها ومواطناتها، ويوجد أقصى قدره 1,700 دولار على المعاملات التجارية، في محاولة للحد من استخدام النقد في الاقتصاد الإسرائيلي.

https://english.wafa.ps/Pages/Details/128502 28

راجع النشرة العدد 181 مزيد من التفاصيل في هذا الصّدد .

https://bit.ly/3C9t008 30

https://mas.ps/publications/6330.html 31

/https://web.pex.ps 32

https://bit.ly/3zYRIEY 33

www.safabank.ps/ar/page/brief 34

www.maalchat.ps/media/news 18

www.wafa.ps/Pages/Details/51467 19

https://mas.ps/news/6338.html 20

www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ022022E.pdf 21

بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن الحسابات القومية وميزان المدفوعات؛

https://bit.ly/3zTq8DL & https://bit.ly/3K1qvVu

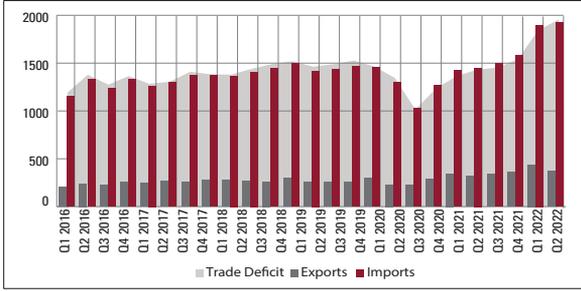
www.pcbs.gov.ps/site/lang_en/741/default.aspx 23

www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1428 24

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

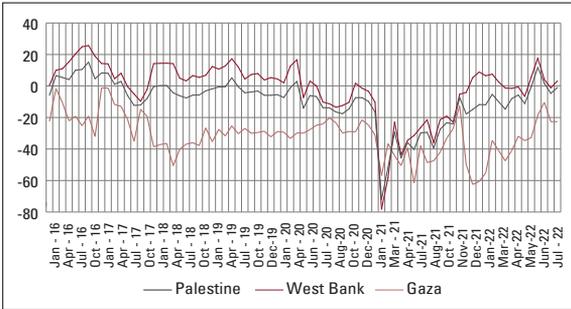
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



الواردات (الربع الثاني 2022): 1,991.3 مليون دولار الصادرات (الربع الثاني 2022): 360.4 مليون دولار العجز التجاري (الربع الثاني 2022): 1,630.9 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

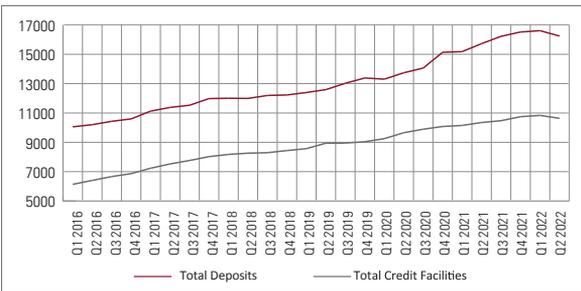
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – تموز 2022



فلسطين (تموز 2022): -1.0 الضفة الغربية (تموز 2022): 3.2 غزة (تموز 2022): -22.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

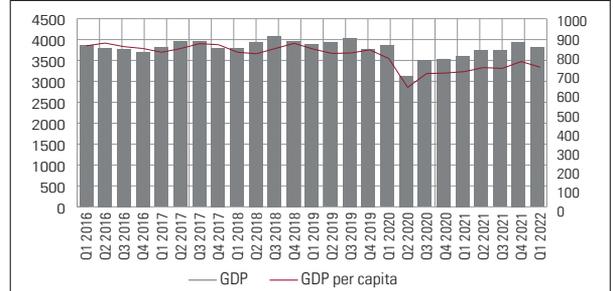
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثاني 2022): 10,635.18 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الثاني 2022): 16,242.19 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

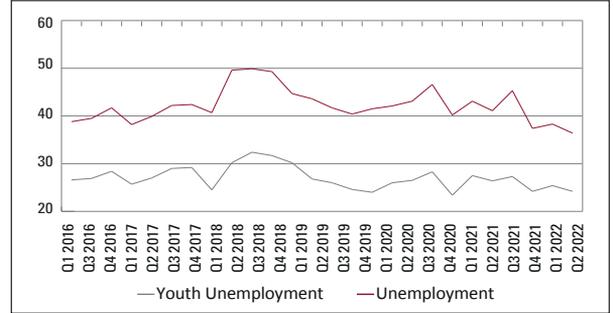
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الأول 2022



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2021): 3,871 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2021): 761.8 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

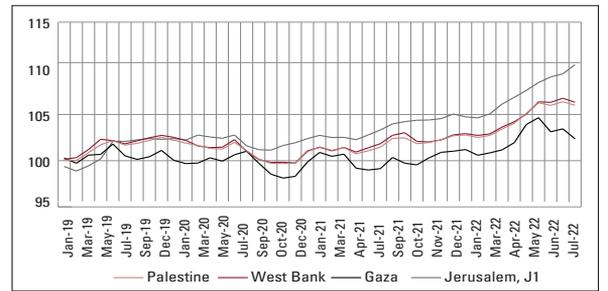
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



معدل البطالة (الربع الثاني 2022): 24.20% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2022): 36.40% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – تموز 2022



فلسطين (تموز 2022): 106 الضفة الغربية (تموز 2022): 106.32 غزة (تموز 2022): 102.37 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحريها بورتلاند ترست. يمكنكم

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org